عبد اللطيف الجواهري

والي بنك المغرب

السيرة الذاتية

عقب إتمام دراساته العليا في الحقوق والمالية، اشتغل السيد عبد اللطيف الجواهري في بنك المغرب ما بين 1962 و1978، حيث تولى على التوالي مسؤولية مديريات التفتيش، والموارد البشرية ومراقبة البنوك والائتمان.

وفي سنة 1978، عُين وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول المكلف بإصلاح المؤسسات العمومية قبل أن يصبح وزيرا للمالية في الفترة الممتدة ما بين 1981 و1986.

ومنذ سنة 1986 إلى غاية عام 1995، شغل السيد الجواهري منصب رئيس مجلس إدارة ومدير عام البنك المغربي للتجارة الخارجية ورئيس المجموعة المهنية لبنوك المغرب. وخلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2002، عمل مستشارا دوليا لدى عدة مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. بعد ذلك، وبين عامي 2002 و2003، أطلق عملية إصلاح نظام الصندوق المهني المغربي للتقاعد، حيث كان رئيسا ومديرا عاما للمرة الثانية بعد ولاية أولى دامت من 1991 إلى 1995.

وفي أبريل 2003، عينه صاحب الجلالة واليا لبنك المغرب.

وإلى جانب مهامه بالبنك المركزي، يترأس السيد الجواهري الهيئات التالية: مجلس مراقبة صندوق الإيداع والتدبير، وهيئة القطب المالي للدار البيضاء، ومجلس أمناء جامعة الأخوين، والمؤسسة المغربية للثقافة المالية، والمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والمركز المغربي للوساطة البنكية. كما أنه عضو في اللجنة التوجيهية للمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية (منذ نونبر 2007)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (منذ فبراير 2011)، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (منذ يوليوز 2014).

وكان السيد الجواهري عضوا في اللجنة الاستشارية للجهوية (2010) وفي الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح العدالة (2012).

وفي يونيو 2018، عينه صاحب الجلالة الملك محمد السادس عضوا في مجلس إدارة مؤسسة محمد الخامس للتضامن وفي ماي 2019 رئيسا للجنة التقييم التابعة للهيئة المكلفة بالخوصصة.

عبد الرحيم بوعزة

المدير العام لبنك المغرب

السيرة الذاتية

يشغل السيد عبد الرحيم بوعزة، الحاصل على شهادة في الاقتصاد، منصب المدير العام لبنك المغرب منذ يوليوز 2015.

وقد التحق للعمل ببنك المغرب سنة 1980 حيث اشتغل في مديرية الإشراف البنكي، التي أصبح مديرا لها في 2001 إلى غاية 2013. وهكذا، أصبح نائب رئيس لجنة مؤسسات الائتمان، وعضوا في مجلس الاستقرار المالي، وفي مجلس الخدمات المالية، وكذا في مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق الرساميل (2009-2013).

وفي سنة 2014، عُيّن مستشارا لوالي بنك المغرب، حيث أسندت له مهمة الإشراف على مشروع القطب المالي للدار البيضاء.

كما شغل خلال 2015 منصب المدير العام للشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية.

محمد طارق بشير

مدير الخزينة والمالية الخارجية
بوزارة الاقتصاد والمالية

السيرة الذاتية

حصل السيد محمد طارق بشير على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة محمد الخامس بالرباط سنة 2015 عن أطروحة تناولت تدبير سياسة الميزانية بالمغرب من خلال تحليل نظري وتجريبي للعلاقة بين عجز الميزانية وأسعار الفائدة طويلة الأجل. وكان قد حصل من قبل على دبلوم الدراسات العليا المعمقة في المالية والمحاسبة من نفس الجامعة.

السيد محمد طارق هو مدير الخزينة والمالية الخارجية بالنيابة منذ يناير 2025. قبل ذلك، شغل منصب نائب مدير الديوان ومستشار السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2024. كما شغل، ما بين 2010 و2022، منصب مفتش المالية من الدرجة الممتازة بالمفتشية العامة للمالية. وكان قد تولى مهام مفتش إقليمي بمديرية الخزينة والمالية الخارجية من 2005 إلى 2010، حيث عمل أولا بقسم الدين الداخلي ثم بقسم التحليل النقدي. وقد بدأ مساره المهني سنة 2003 بمكتب الصرف.

وقد تعزز مساره المهني بعدد من التكوينات المتخصصة في مجالات المالية العمومية والتدبير الاقتصادي الكلي والبرمجة والسياسات المالية، وكذا الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، تابع برامج تكوينية من تنظيم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية وصندوق النقد العربي وبنك المغرب والأكاديمية الوطنية للمالية والاقتصاد بهولندا وجامعة الأخوين. وشملت هذه التكوينات مواضيع من قبيل تدبير المالية العمومية والسياسات المالية والانفتاح المالي والجبايات وتدبير الطلبيات العمومية وتنظيم الجماعات الترابية.

منصف أدرقاوي

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

السيرة الذاتية

السيد منصف أدرقاوي، خريج المدرسة متعددة التخصصات بفرنسا والمدرسة الوطنية العليا للاتصالات بباريس (Télécom Paris)، وحاصل على ماستر في العلوم من جامعة بريستول بالمملكة المتحدة. في سنة 2025، استكمل مساره الأكاديمي بتكوين تنفيذي بكلية كينيدي بجامعة هارفارد، تمحور حول الاستراتيجيات الاقتصادية للانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون.

ويشغل السيد أدرقاوي منصب أستاذ باحث بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية منذ يوليوز 2023.

وقد راكم خلال مساره المهني أكثر من عشرين سنة من الخبرة في مجالات الاستراتيجية والتحليل الاقتصادي والسياسات العمومية والمالية. وخلال الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2023، تولى مهام مدير الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية. وقبل ذلك، شغل منصب مستشار وزير الاقتصاد والمالية ما بين 2014 و2017.

وقبل التحاقه بالوزارة، تقلد عدة مناصب عليا بمؤسسات عمومية وخاصة، حيث شغل منصب مدير الاستراتيجية بمجموعة العمران ما بين 2011 و2014، ومدير الاستراتيجية والتعاون بوزارة السياحة والصناعة التقليدية ما بين 2007 و2011، كما عمل مستشارا لوزير السياحة والصناعة التقليدية سنة 2007.

وفي القطاع المالي، تولى مهام مدير استراتيجية القنوات المتعددة بمجموعة التجاري وفا بنك من 2005 إلى 2007، وذلك بعد أن عمل كمحلل مالي أول لدى صندوق الإيداع والتدبير في الفترة الممتدة بين 2003 و2005.

كما اكتسب تجربة دولية كمستشار في الاستراتيجية وتكنولوجيا المعلومات، حيث عمل مستشارا في الاستراتيجية لدى شركة Xansa بالمملكة المتحدة وفي فرنسا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2003، ومستشارا في التكنولوجيات الحديثة لدى شركة Schlumberger بفرنسا ما بين 2000 و2001.

وبموازاة مسؤولياته على المستوى الوطني، اضطلع السيد أدرقاوي بعدة مهام داخل هيئات دولية، حيث ترأس مركز التكامل المتوسطي خلال الفترة الممتدة بين 2021 و2023، وتولى منصب نائب رئيس مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن سلاسل القيمة العالمية والتحول الإنتاجي والتنمية ما بين 2019 و2022. كما مثّل المغرب في اللجنة التنفيذية لمنظمة السياحة العالمية من 2007 إلى 2010.

وقد كلل مساره الأكاديمي والمهني بعدة نجاحات، أبرزها حصوله على الميدالية الفضية في الأولمبياد الدولية للرياضيات التي نُظمت بكندا سنة 1995.

رجاء شاكر

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

السيرة الذاتية

حصلت السيدة رجاء شاكر على دبلوم مهندس إحصائي من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط سنة 1997، ثم على دبلوم الدراسات المعمقة في اقتصاد النقل والطيران والفضاء سنة 1998 وكذا على الدبلوم الأوروبي للدراسات المعمقة في الاقتصاد الكمي سنة 1999 من مدرسة تولوز للاقتصاد. ونالت أيضا من نفس المؤسسة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية سنة 2003، قبل أن تحوز على شهادة التأهيل للإشراف على البحث العلمي سنة 2013 من جامعة فرانش كومتي.

وتشغل السيدة رجاء شاكر منصب مديرة البحوث بالمعهد الوطني للبحث في الزراعة والغذاء والبيئة بفرنسا، ضمن وحدة باريس-ساكلاي التابعة لجامعة باريس-ساكلاي، وتتولى مهام نائبة المديرة لهذه الوحدة البحثية المشتركة.

وتتمحور أعمالها البحثية أساسا حول مجالات الاقتصاد البيئي والاقتصاد الفلاحي والاقتصاد القياسي التطبيقي. وتشارك في العديد من مشاريع البحوث الوطنية والأوروبية، لا سيما في إطار البرامج الممولة من الوكالة الوطنية للبحث والاتحاد الأوروبي.

وبموازاة أنشطتها البحثية، تقوم بتدريس مادتي الاقتصاد القياسي البيئي وتقييم السلع البيئية بكل من معهد AgroParisTech وجامعة باريس I بانتيون-سوربون.

كما تضطلع بدور فاعل في مجال الحكامة العلمية، بصفتها عضوا منتخبا بالمجلس العلمي للمعهد الوطني للبحث في الزراعة والغذاء والبيئة، وعضوا في عدد من الهيئات العلمية والاستشارية، من قبيل اللجنة العلمية المتخصصة للتقييم التابعة للمعهد الوطني للبحث في الزراعة والغذاء والبيئة والمجلس العلمي للمجموعة الجهوية للخبرة بشأن التغير المناخي والانتقال الإيكولوجي بمنطقة إيل دو فرانس.

للسيدة رجاء شاكر عدة إصدارات علمية دولية في مجالي الاقتصاد البيئي والاقتصاد الفلاحي، كما ساهمت في مؤلفات جماعية ومقالات لتبسيط المفاهيم العلمية وكذا تقارير خبرة أُنجزت لفائدة مؤسسات دولية، من بينها البنك الدولي والمفوضية الأوروبية والوكالة الفرنسية للانتقال البيئي (ADEME).

وقد حازت أشغالها على عدة جوائز أكاديمية، لا سيما جائزة أفضل منشور علمي من الجمعية الأمريكية للاقتصاد الفلاحي والتطبيقي (AAEA) سنة 2025، وجائزة «الإسهام المتميز في السياسات العمومية» من تقديم الجمعية الأوروبية للاقتصاديين الزراعيين (EAAE) سنة 2018.

جيلالي كنزي

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

السيرة الذاتية

بعد حصوله على الإجازة في العلوم الاقتصادية سنة 1978 من جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، نال جيلالي كنزي دكتوراه السلك الثالث في العلوم الاقتصادية سنة 1985 من جامعة محمد الخامس بالرباط.

واستهل مساره المهني بمكتب الصرف حيث اشتغل ابتداء من سنة 1985، قبل أن يلتحق بالمفتشية العامة للمالية سنة 1988، التي قضى بها الجزء الأكبر من مسيرته المهنية داخل الإدارة المالية المغربية.

وقد تولى عدة مسؤوليات بوزارة الاقتصاد والمالية. ففي الفترة الممتدة ما بين أكتوبر 2020 ويونيو 2022، شغل منصب المفتش العام للمالية المكلف بتنسيق مصالح المفتشية العامة للمالية، ومنصب مندوب الحكومة لدى بنك المغرب. وقبل ذلك، شغل منصب نائب مدير قطب الاقتصاد الكلي بمديرية الخزينة والمالية الخارجية (2013-2020). واعتبارا من سنة 2000، أُسندت له رئاسة قسم الدراسات النقدية والتنظيم البنكي، بعد أن كان مسؤولا عن تسيير مصلحة الدراسات النقدية منذ سنة 1996.

مساره المهني متميز بخبرة معترف بها في الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي والتنظيم البنكي وتنظيم قطاع الصرف، وكذا مراقبة المالية العمومية. وساهم بالخصوص في تتبع التوازنات الاقتصادية الكلية، وفي إعداد القوانين التنظيمية البنكية والمتعلقة بالصرف، وفي تدبير العلاقات مع صندوق النقد الدولي.

كما شارك جيلالي كنزي أيضا في عدة إصلاحات وطنية كبرى، لا سيما الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة، وإصلاح القانون الأساسي لبنك المغرب، والمفاوضات حول خط الوقاية والسيولة مع صندوق النقد الدولي، وتحديث منظومة إحصاءات المالية العمومية وفقا لمعايير صندوق النقد الدولي، إضافة إلى مساهمته في الأشغال المرتبطة بتدبير الآثار المترتبة عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وأزمة كوفيد-19. علاوة على ذلك، ساهم جيلالي كنزي في إعداد إطار مرجعي لمنظومة الرقابة الداخلية داخل الإدارات العمومية.

وطيلة مسيرته المهنية، تولى مهام الإشراف والتنسيق وقيادة المشاريع في مجالات السياسة الاقتصادية الكلية والاستقرار المالي والحكامة العمومية ومراقبة المالية العمومية.

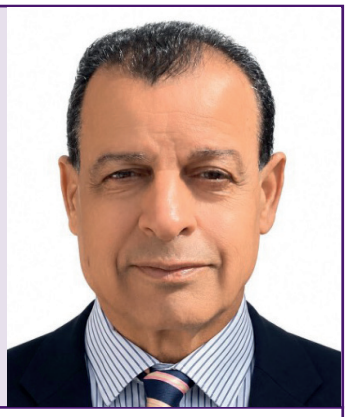

فوزي مورجي

السيرة الذاتية

حصل فوزي مورجي على دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية من جامعة باريس I بانتيون-سوربون، وقضى الجزء الأكبر من مسيرته الأكاديمية بجامعة الحسن الثاني، حيث زاول مهام التدريس والبحث العلمي لأكثر من أربعين سنة.

وقد أتاح له مساره الجامعي فرصة العمل كأستاذ زائر بعدد من الجامعات ومراكز البحث الدولية، من بينها مركز الدراسات والأبحاث حول التنمية الدولية بجامعة كليرمون أوفيرن، وجامعة مونتريال، وجامعتا باريس XII وروان.

وبالموازاة مع أنشطته الأكاديمية، تقلد عدة مسؤوليات داخل الإدارة العمومية المغربية. ففي الفترة الممتدة بين سنتي 1986 و1993، شغل منصب مكلف بمهمة بديوان وزير المالية، حيث كان مسؤولا عن إعداد الميزانيات الاقتصادية وإنجاز عمليات المحاكاة المعتمدة في تحضير قوانين المالية. كما تولى منصب مدير الديوان خلال الفترة ما بين 1993 و1994.

وتنصب أبحاثه أساسا على النمذجة الاقتصادية الجزئية والكلية والاقتصاد القياسي التطبيقي وتقييم السياسات العمومية. ومنذ سنة 1994، يتولى إدارة مختبر الإحصاء التطبيقي للتحليل والبحث في الاقتصاد.

وفي مجال الشمول المالي، ساهم في تطوير قطاع التمويل الأصغر بالمغرب في إطار برنامج «ميكرو-ستارت» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بصفته مزودا محليا للخدمات التقنية خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2001. كما كان عضوا في مجلس إدارة جمعية الأمانة منذ تأسيسها سنة 1997 إلى غاية مارس 2026.

وخلال مسيرته المهنية، تعاون فوزي مورجي مع العديد من المؤسسات الدولية في إطار مشاريع البحث والخبرة والتقييم، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية وصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والتعاون التقني البلجيكي، وشبكة التنمية العالمية، والمركز الدولي للضرائب والتنمية.

وعلى مستوى الأوساط العلمية، يشغل السيد مورجي عضوية المجلس العلمي لمجلة «اقتصاد التنمية»، كما سبق له أن كان عضوا في المجلس العلمي لمجلة «الاقتصاد الدولي» التابعة لمركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية (CEPII). كما كان عضوا في أول هيئة وطنية للتقييم والاعتماد الجامعي بالمغرب.

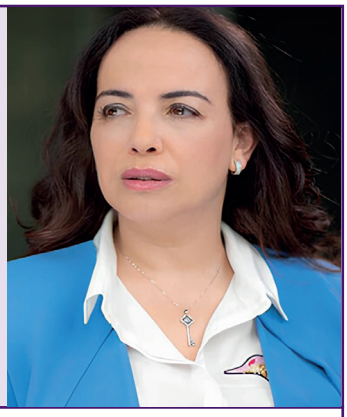

بشرى رحموني

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

السيرة الذاتية

نالت بشرى رحموني شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الدولي من جامعة محمد الخامس بالرباط، واستكملت مسارها الأكاديمي بعدد من التكوينات التنفيذية المتخصصة، لا سيما في مجال القيادة بكلية هارفارد للأعمال، وحكامة المقاولات بمعهد الدراسات السياسية بباريس (Sciences Po)، وريادة الأعمال والابتكار بوزارة التجارة الأمريكية، فضلا عن التعاون الدولي في إطار مبادرة «الحزام والطريق» ببكين.

وتشغل حاليا منصب أستاذة التعليم العالي ومديرة معهد الأثر الاجتماعي والاقتصادي بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، كما سبق لها أن تولت منصب مديرة البحث والشراكات والفعاليات بمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد.

وتركز أعمالها البحثية أساسا على قضايا التنمية الشاملة والمستدامة في إفريقيا والديناميات الاقتصادية والاجتماعية في الفضاء المتوسطي، إلى جانب المسؤولية المجتمعية للمقاولات وتقييم أثرها. وفي هذا الإطار، شاركت في العديد من لجان التوجيه ومجموعات العمل ومراكز الفكر والمجالس الاستشارية المرتبطة بمبادرات تقودها مؤسسات دولية وإقليمية.

وخلال مسيرتها المهنية، تعاونت مع عدد من المنظمات الدولية، من بينها البنك الإفريقي للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ومنظمة الأمم المتحدة والمعهد الدولي للسلام بنيويورك، ومركز السياسات من أجل الجنوب الجديد.

وبموازاة أنشطتها البحثية، اضطلعت بمهام التدريس والتكوين في عدد من المؤسسات الأكاديمية، حيث شغلت منصب أستاذة منتسبة بمعهد الدراسات السياسية بباريس، كما عملت كأستاذة زائرة بجامعة نيويورك وبمعهد القانون الدولي والتجارة التابع لجامعة بوسان الوطنية بكوريا الجنوبية. وتشغل حاليا منصب أستاذة بارزة في الجيو سياسة بمدرسة غرينوبل للإدارة.

كما تعمل بشرى رحموني كمتصرفة مستقلة، وتساهم بخبرتها في القضايا المرتبطة بالحكامة والاستدامة والمسؤولية المجتمعية للمقاولات والاستثمار ذي الأثر والتنمية الشاملة.

وقد ألفت وشاركت في تأليف العديد من الكتب والمنشورات العلمية وتتطرق أعمالها على وجه الخصوص للقضايا الجيوسياسة والتنمية وريادة الأعمال ووضعية المرأة والتغير المناخي والهجرة.

عبد الحق الصنهاجي

السيرة الذاتية

حصل عبد الحق الصنهاجي على الإجازة في الاقتصاد والماستر في الاقتصاد القياسي من الجامعة الحرة ببروكسيل، بميزة مشرف جدا، كما نال شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة بنسلفانيا.

السيد الصنهاجي خبير اقتصادي متخصص في الاقتصاد الكلي والمالية العمومية والمالية الدولية واقتصاد التنمية، وقد أمضى الجزء الأكبر من مسيرته المهنية في صندوق النقد الدولي، حيث تقلد على مدى سبعة وعشرين عاما عددا من المناصب في مجالي الخبرة التقنية والإدارة.

ومن بين أبرز المسؤوليات التي تولاها منصب نائب مدير الشؤون المالية العمومية بالصندوق، حيث أشرف على علاقات المساعدة التقنية مع السلطات في أكثر من أربعين بلدا، وقاد العديد من البعثات المتعلقة بإصلاحات الميزانية والسياسات الاقتصادية وتولى الإشراف على إعداد تقرير «الراصد المالي» (Fiscal Monitor)، وهو إصدار مرجعي رئيسي لصندوق النقد الدولي في مجال السياسات المالية العمومية العالمية، وعلى تنسيق عدد من برامج البحث المتعلقة بالقضايا الاقتصادية الكلية والمالية.

كما شغل داخل صندوق النقد الدولي عدة مناصب قيادية في مديريات أخرى. ففي مديرية الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ترأس قسمي المغرب العربي ودول الخليج، وتولى مهام رئيس بعثة الصندوق إلى كل من المملكة العربية السعودية والكويت وتونس، كما أشرف على إعداد ونشر تقرير «آفاق الاقتصاد الإقليمي». وفي مديرية آسيا والمحيط الهادئ، عمل بصفته كبير الاقتصاديين المكلف بمتابعة عدد من اقتصادات المنطقة، لا سيما أستراليا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية وسنغافورة.

وقبل التحاقه بصندوق النقد الدولي، تولى السيد الصنهاجي تدريس الاقتصاد الكلي والمالية الدولية بكلية إدارة الأعمال التابعة لجامعة واشنطن في سانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية. كما عمل باحثا في قسم البحوث في الاقتصاد التطبيقي بالجامعة الحرة ببروكسيل، قبل أن ينضم إلى مديرية البحوث بالبنك الدولي.

وتركز أعماله البحثية أساسا على السياسات الاقتصادية الكلية والمالية العمومية والمالية الدولية والتنمية الاقتصادية.

وخلال مسيرته المهنية، ساهم في تحليل ومواكبة الإصلاحات الاقتصادية في مجموعة واسعة من البلدان، شملت اقتصادات متقدمة وأسواق صاعدة وبلدانا منخفضة الدخل. كما يتمتع بخبرة راسخة في مجالات السياسات الاقتصادية الكلية والمالية والسياسات المتعلقة بالميزانية.